العرب
الخميس 2020/12/24
السنة 43 العدد 11921

الغنوشي يستغل ارتباك قيس سعيد للاستئثار بمبادرة الحوار وتفعيلها

رئيس البرلمان يطلب من اتحاد الشغل نسخة من مقترح الحوار

بعد أيام من الجمود الذي خيّم على قصر قرطاج الرئاسي في تونس توجه رئيس البرلمان راشد الغنوشي رسميا إلى الاتحاد العام التونسي للشغل، المركزية النقابية في البلاد، من أجل تمكينه من نسخة من مبادرته الرامية إلى تنظيم حوار وطني تمهيدا لتحركات قد تؤدي إلى تفعيل هذه المبادرة بخلاف ما قام به الرئيس قيس سعيد الذي لم يتحرك لتفعيلها.

صغير الحيدري

شكل جديد من الصراع أساسه مبادرة الحوار

تونس – تشي جل المؤشرات في تونس بأن رئيس البرلمان راشد الغنوشي يتجه نحو سحب البساط من تحت قدمي رئيس الجمهورية قيس سعيد بشأن مبادرة الحوار الوطني التي كان قد أطلقها الاتحاد العام التونسي للشغل، أعرق المنظمات النقابية في البلاد.

وحاول اتحاد الشغل، الأربعاء، نفي ما تردد خلال الأيام الماضية عن إرساله لنص مبادرته إلى رئاسة البرلمان، حيث شدد في بيان له على أنه وجّه نسخة "المبادرة إلى البرلمان ككل وليس لرئاسة المجلس النيابي فقط".

وعزز البيان الذي صدر بعد أن سرّع الاتحاد من وتيرة تحركاته بشأن الحوار الوطني، التكهنات بشأن نوايا الغنوشي الإمساك بزمام الأمور بشأن الحوار الوطني ولمّ لا حتى الدعوة إليه.

وقال البيان "غاية ما في الأمر أن رئيس مجلس النواب (البرلمان) قد طلب تمكينه رسميا من نسخة من المبادرة وهو ما تم فعلا".

سرحان الشيخاوي

الاتحاد تحرك نحو البرلمان بعد إدراكه أن سعيد لن يفعّل مبادرته

وقالت مصادر مقربة من رئيس البرلمان لـ"العرب"، إن نص المبادرة أُرسل إلى الغنوشي وليس للبرلمان، وهو ما استغله الغنوشي الذي روجت أوساط مقربة منه إلى أن ذلك بمثابة انتصار على سعيد.

وروجت هذه الأوساط المقربة من حركة النهضة الإسلامية التي يرأسها الغنوشي إلى أن الأخير سيتولى الدعوة للحوار الوطني باعتبار أن سعيد لم يغادر بعد مربع التردد بشأن مبادرة الاتحاد.

ويرى مراقبون أن الاتحاد متوجس من أن ينتهي تردد سعيد بفشل مبادرته خاصة أن هناك "مسارات موازية" للحوار أرادتها أطراف أخرى على غرار الغنوشي الذي شدد في أكثر من مناسبة على ضرورة الذهاب في الحوار ومن داخل "المؤسسات المنتخبة"، في وقت لوح فيه الاتحاد بعدم المشاركة في أي مبادرة أخرى إذا فشلت مبادرته، وهو ما يعكس الرهان الكبير للاتحاد على مبادرته.

وقال الأمين العام المساعد للاتحاد سمير الشفي السبت الماضي، إنه "من المنتظر أن يعلن الرئيس قيس سعيد عن رؤيته لتفعيل مبادرة الاتحاد للحوار الوطني".

ولكن ذلك لم يتم حتى الآن ما زاد من التكهنات بشأن أوراق يملكها الاتحاد قد يستعملها للضغط على سعيد ودفعه نحو الدعوة إلى الحوار رغم أنه ليست هناك أي ضمانات حتى الآن لإنجاح هذا الحوار.

وبدا واضحا ارتباك سعيد الذي لم يحسم بعد موقفه من خلال الدعوة إلى الحوار الوطني، الذي كان من المفترض أن يُعالج نقاطا سياسية واقتصادية واجتماعية، حيث جدد في وقت سابق رفضه المطلق "للحوار مع من هم مطلوبون للعدالة" لدى استقباله الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل نورالدين الطبوبي.

وحاول الطبوبي في أعقاب اللقاء التخفيف من حدة تصريح سعيد من خلال التأكيد على أن الرئيس متحمس لمبادرة الحوار.

وقال المحلل السياسي سرحان الشيخاوي، إن "الاتحاد أرسل بشكل رسمي مبادرة الحوار الوطني إلى رئيس البرلمان راشد الغنوشي (..) بيان الاتحاد تحدث عن أن الغنوشي أراد الاطلاع على تفاصيل المبادرة، والغنوشي إذا أراد ذلك فإن المبادرة منشورة عبر موقع الاتحاد على الإنترنت، ما يعني أنه لا يستحق أن يطلب من الاتحاد ذلك".

وأوضح الشيخاوي في تصريح لـ"العرب"، أن "الاتحاد لا يريد أن تكون مبادرته منحصرة لدى طرف فقط بل أن تكون منفتحة على كل مؤسسات الدولة خاصة أن الوجهة الأولى (رئاسة الجمهورية) ليست وجهة جامعة (..) علاوة عن أن هذه المبادرة بقيت أكثر من 21 يوما لدى الرئيس دون أن يتحرك أو يتفاعل معها".

وفي وقت سابق غيّر الغنوشي من تكتيكه من الضغط على حكومة هشام المشيشي إلى دعم مبادرات الحوار وبقوة في محاولة منه لصرف الأنظار عن الانقسامات التي تعصف بحزبه بسبب المؤتمر الحادي عشر، علاوة على ترميم علاقته بالرئيس سعيد بعد صراع مرير بينهما على الصلاحيات وغيرها.

ودعا الغنوشي مرارا إلى الحوار، فيما أكدت حركة النهضة الإسلامية التي يرأسها في العديد من المرات هي الأخرى على الحاجة الماسة إلى الحوار الوطني لإنهاء الأزمة التي تمر بها البلاد.

وبالرغم من أن الاتحاد قال في وقت سابق إنه قطع التواصل مع حركة النهضة بسبب "التهجّم على الاتحاد وقياداته سواء أكانت من الحركة أم ممّن كلّفتها بالوقوف وراءها" على لسان أمينه العام المساعد سامي الطاهري، في إشارة واضحة إلى كتلة ائتلاف الكرامة المعروفة بمعاداتها للاتحاد، إلا أن الغنوشي أراد تدارك ذلك في بيان أخلى فيه مسؤولية البرلمان من أي "تصريح لأي نائب" دون أن يدين ائتلاف الكرامة.

وقال الشيخاوي "إن البرلمان لا يريد توتير علاقته بالاتحاد ونفس الشيء بالنسبة إلى الاتحاد الذي يراهن على البرلمان (..) الاتحاد بقي على امتداد 8 أشهر يعد مبادرة الحوار الوطني وكانت الترتيبات في البداية تستهدف الجانب الاقتصادي والاجتماعي ثم ألحق بها الجانب السياسي، لذلك من حقه أن يمنع ذهاب هذه المبادرة أدراج الرياح ومن حقه أن يدافع عليها بعد أن اتضح أن رئيس الجمهورية لا يعتزم القيام بأي تحرك تنفيذي تجاه مبادرته (..) الاتحاد سيتحرك في اتجاهات أخرى بعد التحرك صوب البرلمان".

ومنذ تقديم الاتحاد مبادرته إلى قيس سعيد بداية هذا الشهر لم يحسم رئيس الجمهورية موقفه بشأنها حيث لا يزال يتوعد "الخونة والعملاء"، ويشدد على أنه "لا حوار مع الفاسدين ومن هم مطلوبون للعدالة" ما جعل الاتحاد يتخوف من إجهاض مبادرته رغم التفاؤل الذي يبديه على لسان قياداته.

تركيا حجر عثرة أمام جهود تسوية الأزمة الليبية

واشنطن تبعث برسائل معارضة لبوادر التصعيد التركي

أنقرة – وافق البرلمان التركي مساء الثلاثاء على تمديد مهام القوات التركية في ليبيا لمدة 18 شهرا، في خطوة تعزز الشكوك حيال نوايا أنقرة بشأن إيجاد تسوية نهائية للأزمة الليبية.

ويرى مراقبون أن هذه الخطوة التي اتخذتها تركيا تكشف عن تحد جديد قامت به أنقرة للمجتمع الدولي الذي يتحرك على أكثر من صعيد من أجل إيجاد تسوية سياسية شاملة للأزمة الليبية واستبعاد الحل العسكري، بينما تصر تركيا على مواصلة جلب الأسلحة والمرتزقة والقوات العسكرية إلى ليبيا.

والثلاثاء استأنف ضباط أتراك موجودون في العاصمة طرابلس تدريب عناصر من ميليشيات حكومة "الوفاق"، واجهة الإسلاميين في البلاد، برئاسة فايز السراج.

وقالت وزارة الدفاع التركية في بيان "إن هذه الدورة التدريبية تندرج في إطار اتفاقية التعاون العسكري المبرمة بين تركيا وليبيا".

ويقول مراقبون إن هذه التحركات تكشف عن رغبة أنقرة في إفشال المسارات الجارية حاليا من أجل إيجاد تسوية للأزمة الليبية، وذلك بهدف حماية مصالحها غربي البلاد.

وتأتي هذه الخطوات في وقت لا تلقى فيه التحركات التركية في ليبيا أي دعم خاصة مع إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الذي كانت إدارته تعد من أبرز حلفاء أنقرة، عن تثمينه لاتفاق وقف إطلاق النار في البلاد والتقدم المُحرز في العملية السياسية برعاية الأمم المتحدة وبقيادة ليبية و"هي خطوات حاسمة نحو حل الصراع"، ما يُظهر بوادر تغيّر في الموقف الأميركي حيال الأزمة الليبية.

وقال ترامب في رسالة وجهها إلى السراج لتهنئة الليبيين بمناسبة ذكرى استقلال ليبيا، إن "الولايات المتحدة ملتزمة بدعم استعادة ليبيا لسيادتها ووحدتها الوطنية"، مشددا على أن "السيادة والوحدة الوطنية هما أمران ضروريان لضمان الاستقرار والتصدي للتحديات الاقتصادية والأمنية والإنسانية".

وإلى جانب تحركاتها التي قامت بها من أجل ضرب المخرجات التي قد تتمخض عن اجتماعات الحوار الليبي – الليبي، تواصل أنقرة جلب المرتزقة وتكديس الأسلحة في ليبيا تحسبا لمواجهة جديدة مع الجيش، وذلك في خرق واضح لاتفاق وقف إطلاق النار الذي تم توقيعه في مدينة جنيف السويسرية.

وينص هذا الاتفاق على ضرورة إخراج المرتزقة خلال 90 يوما، في خطوة ضرورية من أجل التمكن من إجراء انتخابات عامة في ديسمبر المقبل.

ولم تبد أنقرة أي تحمس لمخرجات المسارات المتعددة والتي أخذت أبعادا سياسية من خلال اجتماعات بوزنيقة في المغرب، ثم الحوار الليبي – الليبي في تونس مرورا بالمباحثات التي تجريها اللجنة العسكرية 5+5 في مدينة سرت.

وبالرغم من أن هذه المباحثات تمكنت من تحقيق اختراق هام بعد أن تم الاتفاق على فتح الطريق الرابط بين مدينتي سرت ومصراتة وسط البلاد، إلا أن مثل هذه الاستفزازات قد تعيد البلاد إلى مربع التصعيد العسكري.

وقال عضو مجلس النواب الليبي، مصباح دومة، إن "تركيا تواصل تمددها في ليبيا".

وأضاف في تدوينة له على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك أن "البرلمان التركي يعرقل جهود اللجنة العسكرية (5+5) والانتخابات في ديسمبر 2021"، مشددا على "أنه على الليبيين الدفع بخروج كل مرتزق من ليبيا، ودعم المسارات السياسية والعسكرية وتوحيد مؤسسات الدولة".

مصباح دومة

البرلمان التركي يعرقل جهود اللجنة العسكرية والانتخابات في ليبيا

وحاولت تركيا مرارا عرقلة جهود التسوية في ليبيا سواء من خلال استفزازات عسكرية تستهدف استدراج الجيش إلى مواجهة جديدة أو من خلال مناورات سياسية تستهدف تثبيت موالين لها في المرحلة الانتقالية.

وراهنت تركيا على العديد من الوجوه البارزة غربي ليبيا في محاولة لتثبيتها خلال المرحلة الانتقالية من أجل ضمان عدم المساس بمصالحها في البلاد.

كما تواصل تركيا جلب المرتزقة إلى ليبيا وتحريك أسطولها الحربي في محاولات لاستفزاز الجيش واستدراجه إلى مواجهة جديدة تنسف جهود التسوية، خاصة أن هذه التحركات تزامنت مع تصريحات استفزازية لأعضاء من حكومة "الوفاق".

وتخشى أنقرة تركيز سلطة تنفيذية مؤقتة ورحيل الموالين لها على غرار السراج، ما يضع مصالحها على المحك لاسيما اتفاقية ترسيم الحدود البحرية المثيرة للجدل والتي وقعتها مع رئيس حكومة "الوفاق" وتعارضها العديد من القوى الإقليمية والدولية على غرار مصر وفرنسا واليونان وغيرها.

المغرب يدشن عهدا جديدا من العلاقات مع إسرائيل

محمد ماموني العلوي

الرباط – توجت زيارة الوفد الأميركي الإسرائيلي رفيع المستوى إلى المغرب بإصدار إعلان مشترك، مساء الثلاثاء، عن تدشين عهد جديد في العلاقات بين الرباط وتل أبيب حيث شدد العاهل المغربي الملك محمد السادس على أهمية الاختراقات التي تحققت بعد الاعتراف الأميركي بسيادة المغرب على صحرائه واستئناف التعاون مع إسرائيل.

كما وقعت المملكة المغربية ودولة إسرائيل الثلاثاء بالرباط، 4 اتفاقيات في مجالات متعددة، خلال زيارة الوفد الأميركي-الإسرائيلي، ويتعلق الأمر باتفاق حول الإعفاء من إجراءات التأشيرة بالنسبة إلى حاملي الجوازات الدبلوماسية وجوازات الخدمة، ومذكرة تفاهم في مجال المالية والاستثمار، وحول الابتكار وتطوير الموارد المائية، ومذكرة تفاهم في مجال الطيران المدني.

وتم توقيع الإعلان المشترك بإشراف الملك محمد السادس، بالقصر الملكي بالرباط، بين كل من رئيس الحكومة سعدالدين العثماني، وجاريد كوشنر مستشار الرئيس الأميركي دونالد ترامب، ومئير بن شبات، مستشار الأمن القومي لإسرائيل.

وشدد الإعلان المشترك على ترحيب المملكة المغربية والولايات المتحدة وإسرائيل، بالفرصة التي أثمرتها الجهود الكبيرة التي قادتها واشنطن لتحقيق هذا التقدم المُحرز في العلاقات.

وتم خلال هذا الإعلان إبراز المرسوم الذي أصدرته الولايات المتحدة حول "الاعتراف بسيادة المملكة المغربية على الصحراء الغربية" والذي بموجبه تعترف الولايات المتحدة بالسيادة المغربية على كامل إقليم الصحراء، وتجدد دعمها لمقترح الحكم الذاتي المغربي "الجاد والواقعي وذي المصداقية"، باعتباره الأساس الوحيد لحل عادل ودائم للنزاع حول المنطقة.

وذكرت البلدان الثلاثة أن الولايات المتحدة "ستشجع التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع المغرب، بما في ذلك في إقليم الصحراء المغربية، وستقوم، لهذا الغرض، بفتح قنصلية في مدينة الداخلة، من أجل تعزيز الفرص الاقتصادية والاستثمارية لفائدة المنطقة".

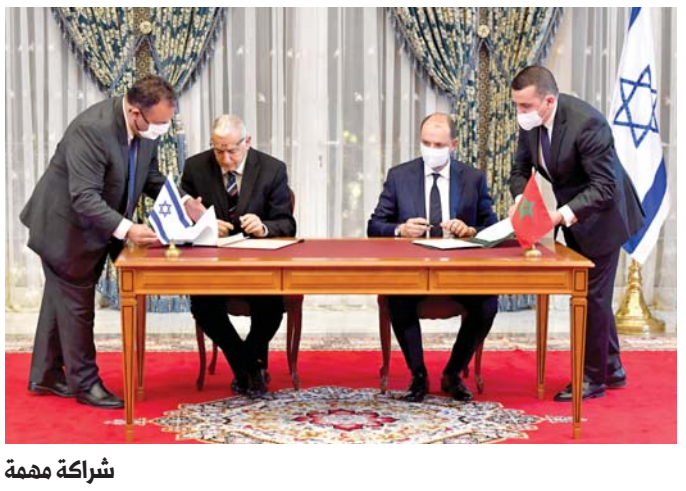

شراكة مهمة

وأكد وزير الخارجية المغربي، ناصر بوريطة، أن زيارة الوفد الأميركي الإسرائيلي "حدث هام وتاريخي لأنه يأتي لمتابعة وتنفيذ عناصر المكالمة التي تمت بين الملك محمد السادس والرئيس دونالد ترامب في 10 ديسمبر الجاري".

ويرى صبري الحو الخبير في القانون الدولي، أن "إرادة الأطراف التي أصدرت هذا الإعلان هي الفيصل الذي يحكم في وجود الطابع الإلزامي له من عدمه، وهذه النية لا يتم التعبير عنها بتاريخ توقيع الإعلان بل يتم استنتاجها من تصرفات الأطراف، وهذا الشكل يعطي الدليل أن المغرب حريص على رعاية مصالحه ويفاوض من مركز الحيطة".

وأضاف الحو في تصريح لـ"العرب"، أن "كل طرف يحتاج إلى اختبار إرادة وتصرفات الأطراف الأخرى ومدى احترام تنفيذها لالتزاماتها، وهل هي ثابتة ومستمرة قبل الانتقال إلى اتفاق ملزم في إطار اتفاق أو معاهدة".

وشدد كوشنر على أن الرئيس ترامب، بإعلان اعترافه بسيادة المغرب على الصحراء، "يرفض الوضع الراهن الذي لا يصب في مصلحة أحد، واختار التوجه نحو حل عادل ودائم ومقبول من الأطراف، حل هادف ينطوي على فرص أكبر لتحسين المعيش اليومي للناس".

وأعرب المسؤول الأميركي عن تطلعه "بفارغ الصبر" إلى افتتاح قنصلية أميركية بمدينة الداخلة "للدفع بالجهود الدبلوماسية وجني ثمار جهود المغرب الملموسة لفائدة الأقاليم الجنوبية".

صبري الحو

المغرب حريص على رعاية مصالحه ويفاوض من مركز الحيطة

ويرى مراقبون أن الإطار الذي يؤسس للتعاون والتحالف المؤسساتي بين الرباط وواشنطن والذي يستهدف فتح قنصلية بمدينة الداخلة لترجمة الاعتراف الأميركي بمغربية الصحراء ما يعطي دفعة تنموية للأقاليم الجنوبية تعزز مكانة المغرب دوليا وإقليميا باعتباره "شريكا موثوقا به".

وجدد الملك محمد السادس التأكيد على موقف المغرب "المتوازن والثابت" بخصوص القضية الفلسطينية والموقف المعبر عنه في ما يخص أهمية المحافظة على الطابع الخاص لمدينة القدس بالنسبة للديانات السماوية الثلاث.

ويعتزم المغرب وإسرائيل الترخيص للرحلات الجوية المباشرة بينهما، بما في ذلك بواسطة شركات الطيران الإسرائيلية والمغربية، مع تخويل حقوق استعمال المجال الجوي.

كما أكد الجانبان على الاستئناف الفوري للاتصالات الرسمية الكاملة بين المسؤولين الإسرائيليين ونظرائهم المغاربة وإقامة "علاقات أخوية ودبلوماسية كاملة، وتشجيع تعاون اقتصادي ديناميكي وخلاق".

وقال رضا الفلاح، أستاذ القانون الدولي، إن "العبارات المستعملة في الإعلان الثلاثي المشترك والظروف التي أُعد فيها تجعله يرقى إلى مرتبة اتفاقية دولية بآثار قانونية محكومة بقواعد القانون الدولي وتشمل هذه الآثار ثلاثة أبعاد: قضية الصحراء المغربية، العلاقات المغربية الإسرائيلية، إحلال السلام بالشرق الأوسط".

وعقب التوقيع على الإعلان المشترك بين المغرب والولايات المتحدة وإسرائيل، اعتبر مستشار الأمن القومي لإسرائيل، أن "الإمكانات غير محدودة" للتعاون مع المغرب في مجالات الطيران والإبداع والعلوم والصحة والفلاحة ومجالات كثيرة أخرى.